تجارب الاعتماد الأكاديمي - دراسة مقارنة لدول أجنبية وعربية

Academic Accreditation Experiences-a Comparative Study of Arabic and Non-Arabic Countries

أ.م.د. عبدالجبار الطيب أمين [1]
أ. م. د. عبدالرحمن محمد الشرجبي [2]
د. سميرة صالح المطري [3]

(1)(2)اليمن - جامعة صنعاء – كلية التربية
(3)استشاري وخبير جودة – اليمن - وزارة التربية التعليم
البريد الإلكتروني: alsharjabi2003@yahoo.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في بعض الدول التي عملت على تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي سواء منها الأجنبية (الولايات المتحدة الامريكية – فرنسا – المملكة المتحدة)، أو العربية (جمهورية مصر العربية – الأردن – الإمارات العربية المتحدة) وقد استخدم منهج الدراسة المقارنة، وذلك لوصف وتحليل أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والعمل على المقارنة بينها واستخلاص دروس ونتائج يمكن الاستفادة منها مستقبلاً لتطوير أنظمة ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي، كنوع من الدراسة الواعية للتاريخ البشري، ودراسة العوامل المؤثرة في نظم التعليم، وبما يساعد على تنظيم وتطبيق أفضل للاعتماد الأكاديمي على المستوى المحلي والعربي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أنه يدير عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هيئات/ مجالس، لكنها غير مستقلة وتتبع وزارة التعليم العالي، كما لا يوجد استقلالية مالية لمؤسسات التعليم العالي، وليس لديها موازنة مستقلة في المؤسسات العربية، ويوجد عكس ذلك في الدول الأجنبية محل المقارنة.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الأكاديمي، ضمان الجودة، التعليم العالي، دراسة مقارنة.

Abstract

This study aims to investigate systems of Quality Assurance and Academic Accreditation (QAAA) in some foreign (USA - France - UK) and Arab (Egypt - Jordan - United Arab Emirates) countries which have applied such systems in their higher education institutions. The study used a comparative approach to describe and analyze the quality assurance and academic accreditation systems, make a comparison between several systems of

ISSN : 2410-1818

QAAA, get lesson learned and conclusions that can be used to develop systems of QAAA.
It is regarded as a kind of conscious study of human history, and to investigate the factors affecting education systems, and how efficiently implement academic accreditation at local and regional levels. The main findings of this study were that the QAAA systems in selected Arabic countries are not run by autonomous councils. They are monitored by the Unlike Ministry of Higher Education. foreign countries, higher education institutions in Arab country are not financially independent and they have no separate allocated budgets.

Key words: Academic accreditation, quality assurance, higher education, comparative studty

.

مقدمة:

تُعد المواصفات التي ينشدها المجتمع في أبنائه من أهم عوامل نجاح المؤسسة التعليمية، لاكتساب ثقة المجتمع بتلك المؤسسة، وللتنافس مع المؤسسات التعليمية الأخرى، وتؤكد اليونسكو على أن ما يناهز 200 مليون شاب عربي يفتقدون المهارات التي يحتاجونها للحياة والعمل، وتمثل نواتج التعلم ما ينبغي أن يعرفه الخريج ويكون قادراً على أدائه بعد دراسته لمقرر أو برنامج تعليمي، وتسعى جميع مؤسسات التعليم العالي إلى صياغة نواتج تعلم منشودة لاستيفاء متطلبات المجتمع، وتلبي احتياجات سوق العمل في ضوء متغيرات المستقبل بكل ما تتضمنه من معارف ومهارات متطورة، ومن هنا ظهرت ضرورة وجود نظام يتمكن من قياس مدى نجاح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها، وهو نظام ضمان الجودة والذي يُعطي الأولوية لتقييم جودة عمليات التدريس والدراسة، كما هو الحال في بريطانيا كما أنه يهتم بتقييم الأداء وكفاءة وقدرة المؤسسة على الاستمرار في تحقيق اغراضها وهو المتبع في الولايات المتحدة الامريكية أما اليابان فإن الجوهر الأساسي لقضية التقييم يتم بناؤه على حساب المؤشرات الرقمية معدل الطلاب/ للأستاذ (البيلاوي واخرون، 2006، 37)، ويُشكل توجه الجامعات نحو ضمان الجودة والاعتماد فرصة لتكوين إدارة أفضل، وكفاءة أشمل ويتيح الفرصة أمام عدد أكبر من العاملين في قطاع التعليم للمشاركة والإبداع، والابتكار وفرصة لنهوض المؤسسات التعليمية بمسئولياتها التعليمية في تفعيل المعامل، والمختبرات التعليمية، واستخدام كل وسيلة تُمكن من اكساب الطلبة المهارات، كما يتيح قاعدة أكبر للمشاركة من خلال تنمية قدرات القيادات المحلية ليس فقط في التعليم ولكن في كافة أنشطة الدولة (المراغي، 2008، 26)، ومن هنا جاءت فكرة هذا الدراسة لإجراء دراسة مقارنة بين مختلف أنظمة الجودة في العالم، في محاولة للتعرف على أساليب ومنهجيات قياس فاعلية مؤسسات التعليم العالي واعتمادها.

ISSN : 2410-1818

مشكلة الدراسة:

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها جميع الدول ومنها الدول العربية وما تقدمه من مبادرات، ومعاهدات، ومواثيق الا انه من غير السهل الحكم عليها في ظل غياب التوثيق' وخصوصاً ما يتعلق بعدم توفر أبحاث، ودراسات تُقيم التطبيق الفعلي للاتفاقات، وعدم توفر بيانات شاملة عن النظم التعليمية والمناهج، وكيفية صنع القرار في معظم الدول. كما أن التغيرات في المجتمع تفرض نفسها على مؤسسات التعليم العالي والتي يجب أن تتغير أدوارها بتغير الأوضاع المجتمعية، ويظل السؤال مطروحاً حول مدى نجاح هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها، وما مدى نجاح أنظمة الجودة في تحسين مستوى، إدارة مدخلاتها، وفي أدائها لعملياتها.

أسئلة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم صياغة الأسئلة الآتية:

1- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب أمريكا، وفرنسا، وبريطانيا في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟

2- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب مصر، الأردن، والإمارات العربية المتحدة في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟

3- ما أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب الدول العربية والأجنبية؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب الدول الأجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطاينا) والعربية (مصر، والأردن، والإمارات العربية المتحدة) التي تم اختيارها في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
2. المقارنة بين تجارب الدول الأجنبية والعربية التي تم اختيارها في ضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي من حيث التشابه والاختلاف.

حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة في النصف الثاني من عام 2020م، وقد شمل الدراسة أنظمة الجودة وضمان الجودة في دول أجنبية تمثلث في الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، كما احتوت الدراسة على دول عربية وهي: مصر، والأردن، ودولة الإمارات المتحدة.

ISSN : 2410-1818

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة كونها تركز على ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بما يمثله هذا المدخل من تفعيل عملية التحسين المستمر داخل مؤسسات التعليم العالي، والذي يعمل على توفير قدر كاف من المعلومات عن ركائز الجودة، ومعاييرها، وتفعيل المحاسبية لضمان تحقيق معايير الجودة المتفق عليها.

كما يُمكن من تغيير بعض اللوائح والقوانين مثل: تشجيع استقلالية المؤسسات التعليمية والإدارة الذاتية لها، وتشجيع الجميع على فهم المعايير والأدوار وفقاً لمفاهيم الجودة، فضلاً عن تشجيع الحكومة والسماح للجامعات باتخاذ القرارات التي ترتبط بالشؤون المالية، والمساهمة في عملية التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي، بما يساعد على تحسن مخرجات هذه المؤسسات.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدم الباحثون منهج الدراسة المقارنة والذي عرفه كارتر جود (C. Good) بأنه "دراسة النظريات التربوية وتطبيقاتها في البلاد المختلفة، والمقارنة بينها لغرض الوصول إلى توسيع الفهم، وتعميقه في المشكلات التعليمية، والتربوية ليس في البلد الذي يُنسب اليه الدارس فحسب بل في البلاد الأخرى أيضاً"(بدران، 2004، 33)، ويمثل هذا المنهج الفترة المعاصرة لتاريخ التربية، حيث إنه طريقة مباشرة لفهم مشكلات التربية وحلها' كونه يهتم بدراسة كل ما يتعلق بالنظم التعليمية، وذلك بأسلوب تحليلي، مقارن تتضح فيه أوجه التشابه، والاختلاف للإفادة من النتائج على جميع المستويات العملية أو الدراسية، أو النظرية.

وللقيام بتلك لمقارنة تم جمع أهم الوثائق، والأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، لاستخلاص أوجه المقارنة بين الأنظمة المختلفة، وتحليلها وصولاً لنتائج وتوصيات تعمل على تطوير الواقع اليمني في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

الإطار النظري:

تتشابه أغلب الدول في المعايير المعتمدة في جامعاتها وفي المؤتمر الإقليمي للتعليم العالي في بيروت سنة 1998م حيث توصل الوزراء العرب إلى قرار يدعو إلى وضع الية إقليمية لضمان الجودة والاعتماد برعاية اتحاد الجامعات العربية' ونتيجة لذلك أنشأت بعض الدول العربية مجالس وهيئات لضمان الجودة والاعتماد، وانطلقت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي(ANQAHE) سنة 2007م كمنظمة غير حكومية وغير ربحية مستقلة وبالتعاون مع الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي، وتعمل هذه الشبكة مع اتحاد الجامعات العربية لتكون منصة لتبادل المعلومات ونشر المعرفة، وتحسين الخبرة المهنية لوكالات ضمان الجودة (محمد السبوع وآخرون، 2011، 12)، وتم تأسيس العديد من المؤسسات لضمان الجودة في التعليم العالي حول العالم خلال العشرين عاماً الماضية.

ISSN : 2410-1818

فأُنشات العديد من الشبكات لضمان الجودة في التعليم العالي محلياً وإقليمياً ودولياً، كما تم وضع المعايير وتنظيم الإجراءات. وتم الاعتراف ببعض هذه المؤسسات على مستوى عالمي، مثل: وكالة ضمان الجودة في المملكة المتحدة (QAA)، والوكالة الأسترالية لضمان الجودة (AUQA)، ومؤسسة الاعتماد والمصادقة وضمان الجودة (ACQUIN)، والشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي(INQAAHE) والعديد من الوكالات الأخرى (أبو شرار، 2007، 33).

ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الدول الأوربية:

وعلى مستوى الدول الأوربية ومنذ إنشاء السوق الأوربية المشتركة في خمسينات القرن الماضي أدركت دول السوق وعقب حربيين عالميتين في 20 سنة تقريباً' أن النمو الاقتصادي الحديث يتطلب موارد بشرية مؤهلة بمعارف ومهارات متميزة بحيث تكون هذه الموارد قابلة للحركة والاستخدام وجاء هذا الادراك مشجعاً لاتخاذ خطوة هامة على مستوى الاتحاد الأوربي تمثلت في إطلاق إعلان بولونيا سنة 1999م بهدف تسيير عملية مقاربة الشهادات، والاعتراف بالإجازات الجامعية من خلال تعزيز التعاون الوثيق بين الوكالات المسئولة عن ضمان الجودة في الدول الاعضاء، وبالتالي تقويم معايير ومنهجيات قابلة للمقاربة، ووقع على هذا الاتفاق 29 بلداً من الاتحاد الأوربي في 19 يونيو 1999م(محمد السبوع وآخرون، 2011، 15) ويشير الاعتماد عموماً في دول أوربا إلى السلطة الحكومية الرسمية المعطاة لمؤسسات منح الدرجات العلمية (عبدالروؤف، 2004، 325).

وفي العام 1990م كانت فرنسا، وهولندا، وبريطانيا الدول الوحيدة في أوروبا التي لديها وكالات للجودة، ومع التشجيع المستمر أصبح لكل الدول الأوربية وكالات للجودة (جون برنان، وتارلا شاه، 2007، 48).

تجربة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في فرنسا:

حددت التجربة الفرنسية ثلاث آليات للجودة هي:

- التحكم الإداري المركزي.
- الجامعات، والسوق.
- الجمعية القومية للتقييم.

وتم تشكيل لجنة التقييم القومية نتيجة الوعي بعجز نظام التعليم العالي الفرنسي، واحتياجه للتنوع، والمرونة وليس التماثل، وتأسست هذه اللجنة قبل عشرين عامًا وبإدارة مركزية باعتبارها هيئة مستقلة بقانون صدر من البرلمان عام 1985م لمعرفة مواطن القوة، والضعف، واقتراح الاصلاحات المطلوبة والتي تساعد على اقناع الجهات المختلفة لمراعاة مشكلات المؤسسة سواء الطلابية، أو الأكاديمية، أو التمويلية، ويعكس التقييم الذي تقوم به اللجنة رغبة الطلبة، والأسر في معرفة جدارة المؤسسة في مجال

ISSN : 2410-1818

التدريس، والأبحاث، وكذلك وضعها بالنسبة للمؤسسات الأخرى وقيمة المؤهلات التي تمنحها(Breman.1998).

تجربة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة المتحدة:

شهد التعليم العالي في المملكة المتحدة في العقود الثلاثة الأخيرة العديد من السلبيات منها: انخفاض مستوى أداء الطلبة، وارتفاع نسبة الرسوب، وقدم بعض المباني وتلفها، وانخفاض في دافعية الطلبة والمعلمين، مما دفع بالكليات لمحاولة التحكم في مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها، لذلك حددت قوانين الاصلاح التعليمي مثل قانون التعليم الجامعي عام 1992م والذي ساهم في تنظيم وتحديد مسئولية كل من مؤسسات التعليم العالي، والوكالات العامة، والخاصة نحو الجودة وتم إنشاء مجلس جودة التعليم العالي (HEQC) وتحديد مسؤولياته، وإنشاء مجالس التمويل لتقييم الجودة (مجاهد، وبدير، 2006، 75)، وتعطي نموذجاً جيداً للفكر الأوربي رغم أنه جاء متأخرا عن الولايات المتحدة، حيث تم إنشاء هيئة توكيد الجودة عام 1997م، وهي هيئة مستقلة، وغير حكومية تعمل كجمعية أهلية (Cizas, 1997, 43)، وتم ادخال نظام الجودة رسمياً في التعليم العالي في المملكة المتحدة عام1992م، وتمثل النظام في لجنة الجامعة، والممتحن الخارجي، والذي أهتم بتطوير المقررات والموضوعات من خلال لجان على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، مع إشراك أعضاء من خارج الجامعة في عملية التطوير، وإجراء عمليات مراجعة دورية لها. كذلك كان يؤخذ في الاعتبار آراء الطلبة، والخريجين حول فاعلية التعليم وجدواه ومدى مناسبة المقررات، وكذلك آراء أصحاب الأعمال.

كما يتم تقييم الإنتاجية الدراسية من خلال النشر في الدوريات العلمية، ويتم ترقية عضو هيئة التدريس بناء على أدائه المتميز في التدريس، والدراسة، وخدمة المجتمع. أما نظام الممتحن الخارجي فكان يتم دعوة بعض الأساتذة المميزين من جامعات أخرى لإبداء الرأي حول مناسبة المنهج، وطرق التقييم، ومستويات الأداء المتوقعة، وكان يتم تعيينهم أعضاء في مجالس الجامعة، وزيارتهم تتم بصفة منتظمة (البهواشي، والربيعي، 2005، 12).

تجربة ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات الأمريكية:

تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم ما بعد الثانوي المعروف اختصاراً باسم (COPA) ليكون هو المسئول عن وضع سياسات الاعتماد الجامعي واجراءاته وتعتبر هيئة غير حكومية تعمل من أجل تحسين دور هيئات الاعتماد الجامعي في تحقيق الجودة المطلوبة، وتتشكل من (19) عضواً يمثلون هيئات الاعتماد الجامعي واتحادات الكليات والجامعات، كما يقوم المجلس بمراجعة أعمال هيئات الاعتماد بصفة دورية وتحديد صلاحيتها، وتقويم أنشطتها (عبد الرؤوف، 2014، 294).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي طبقت نظام الاعتماد في المؤسسات الجامعية وذلك في العام 1885م من خلال منظمة Now England وهي هيئة مستقلة عن الجامعات يتبعها منظمات

ISSN : 2410-1818

ووكالات مماثلة في مناطق أخرى مما أكسب نظام الاعتماد الأكاديمي قوة وتأثيراً على نطاق واسع في الحياة التعليمية، واصبحت قرارات الاعتماد الجامعي من أهم العوامل والحيثيات التي تستند اليها الاجراءات والقرارات الرسمية للدوائر الاتحادية المختصة بالتمويل، وأصبح التمويل الحكومي مقتصراً على المؤسسات الجامعية المعتمدة فقط، فضلاً عن أهمية الاعتماد في تقييم مؤهلات المرشحين للتعيين في الوظائف المختلفة، واكتسب أهميته أيضًا في إرشاد وتوجيه طلبة الكليات عند تحويلهم من مؤسسة لأخرى حتى أن المعلمين يشترط لاستمرار تراخيصهم أن يكونوا من مؤسسات معتمدة (مجاهد وبدير، 2006، 63).

تجارب ضمان الجودة والاعتماد في الدول العربية:

يؤكد (أبو شرار، 2007) أنه بظهور(EQUAIP) وهو جزء من برنامج لتعزيز ضمان الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) برعاية المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) وفي عام 2001، تم إطلاق نشاطات المشروع وبدأ العمل فيه. ويعتبر هذا المشروع إقليمياً، وتم اختيار الجامعات الرسمية والخاصة من جميع الدول العربية تقريباً. وتم تدريب ممثلين من هذه الجامعات في ورش عمل أُعدت خصيصاً لإجراءات ضمان الجودة، وكتابة التقييمات الذاتية، وتم عقد ورش عمل خاصة للممثلين وذلك لتدريبهم لكي يصبحوا مُقيّمين خارجيين في تخصصاتهم المعنية، وتم تشكيل فرق من المُقيّمين الخارجيين تتكون من خبراء بريطانيين ومقيّمين عرب مُدَرَّبين على المشروع، وزارت الفرق عدة جامعات مُشاركة وقامت بتقييمها خارجياً. وبعد ذلك، أرسلت تقارير سرية خاصة لرؤساء تلك الجامعات تضم نتائج ومحصلات التقييم النهائية وأنهى المشروع مرحلتين؛ في مجال علم الحاسوب ومجال إدارة الأعمال. وبدأ المشروع المرحلة الثالثة في (تموز، 2005م) لتقييم برامج التعليم العالي في مجموعة من الجامعات العربية، وتم نشر تقرير مسحي إقليمي في كانون الثاني عن وضع تخصصات علم الحاسوب وإدارة الأعمال في الجامعات العربية، ولم يذكر التقرير أسماء الجامعات وذلك لأن هدفه هو التوصية بسلوكيات معينة والتنبيه على بعض نقاط الضعف، وذكر المجالات التي يجب أن تُولى اهتماماً أكبر فضلاً عن ذلك؛ فإن هناك جزاً في كل مرحلة يتم فيه اختبار الطلبة في مرحلة التخرج في برامج محددة، ويتم إجراء الامتحانات تحت رعاية المشروع وبالتنسيق مع مؤسسة خدمات الامتحانات، وتنفيذاً للتوجه الصادر عن المؤتمر العاشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي، والدراسة العلمي في الوطن العربي في تعز العام 2005م، قام مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بإعداد دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية، واشتملت الدراسة على زيارة 13 دولة عربية هي: ليبيا – وسوريا – الأردن – المغرب – والسودان – ومصر – البحرين – اليمن – الأمارات – السعودية – عمان – لبنان – تونس، واشتملت على 48 جامعة، و215 كلية، وشارك في الاجتماعات وكلاء وزراء تعليم عالي وسبعة وزراء مسولين عن التعليم العالي، وعشرة وكلاء وزارة تعليم عالي، وضمان جودة وهيئات وطنية لضمان

ISSN : 2410-1818

الجودة، وبعض مراكز الجودة، ووحداتها في الكليات (إمام وأحمد، 2012، 100)، وعرضت نتائج الدراسة في المؤتمر الحادي عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي في الوطن العربي (دبي، 2007)، وأوصى المؤتمر بتأييد فكرة إنشاء المؤسسة العربية لضمان جودة البرامج، أي ضمان الجودة التخصصي وليس المؤسسي.

تجربة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الأردن:

تأسست أول جامعة اردنية عام 1962م، كما تأسس مجلس التعليم العالي عام 1982م، وتبعه وزارة التعليم العالي عام 1985م، وتم إنشاء مجلس الاعتماد عام 2001م، والذي كان البداية لعمل التعليم العالي الأردني للارتقاء بجودة تعلمها، وتميز التعليم الأردني بأنه الأعلى إنفاق نسبة للدخل القومي (عبدالغفور، والعزاوي، 2012، 141)، وتقرر الأخذ بالاعتماد في العام 1998م، وتركزت عملية ضبط الجودة في معدلات القبول، والبنية التحتية، وشهادات الهيئة التعليمية، أما تقييم الجودة فقد انطلق بمبادرة من صندوق تحسين الإبداع، والتفوق العلمي، بالتعاون مع الوكالة البريطانية لضمان الجودة في التعليم العالي خلال العام 2001، وقد جاءت نتائج التقييم مخيبة للآمال، لذلك تطورت التشريعات المتعلقة بالاعتماد، ورغم ذلك مازال الاعتماد يطبق عمله على مؤسسات القطاع الخاص فقط ويقتصر على الرقابة لإلزام المؤسسات بالشروط، والمعايير، وكلمة اعتماد جات كبديل عن كلمة ترخيص، واتسم الاعتماد بالإلزام وهو ما يخالف تقاليد الإعداد (إمام وأحمد، 2012، 95).

تجربة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مصر:

أدركت وزارة التعليم العالي في مصر ضرورة الاهتمام بجودة التعليم ومخرجاته في ظل التوجهات السياسية المستمرة لرفع القدرة الاستيعابية في منظومة التعليم العالي، وقبول جميع المتخرجين الناجحين من مرحلة الثانوية العامة، مما أدى إلى تدهور وضع هذه المنظومة في غياب وجود نظام قومي لتوكيد الجودة والاعتماد، وفي ظل عدم توفر الحد الأدنى من البنية الأساسية المطلوبة لاستيعاب الكم الكبير من الخريجين من الثانوية، شرعت وزارة التعليم العالي في إعداد استراتيجية متكاملة لتطوير التعليم العالي تتكون من 25 عضواً من الشخصيات البارزة في المجتمع المصري والتي لها علاقة واهتمام مباشر بالتعليم، وشُكلت مجموعات عمل في ست لجان فرعية وتم اختيار أكثر من 60 عضواً من الشخصيات المتخصصة في كافة المجالات المتعلقة بالعملية التعليمية لدراسة الوضع الراهن للتعليم وتحديد نقاط القوة، والضعف وترجمتها في صورة برامج تنفيذية لمعالجة أوجه القصور، وقامت هذه اللجان بزيارة بعض الدول للاطلاع على تجربتها في الاعتماد مثل بريطانيا، وفرنسا، واستراليا لمعرفة كيفية تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد، وتم تنفيذ الاستراتيجية على ثلاث مراحل تتواكب مع الخطط الخمسية للدولة بدءاً من العام 2002م وحتى العام 2017م (البيلاوي، 2006، 258).

ISSN : 2410-1818

تجربة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الإمارات العربية المتحدة:

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة لرفع وتحسين مستوى جامعاتها، ومن أهم الوسائل التي اتبعتها هي الاستعانة بخبراء عالميين لتقويم الكليات والارتقاء بأدائها وكذلك مؤسسات اعتماد عالمية، كما وظفت الجامعات الاعتماد الأكاديمي لضمان جودة برامجها التعليمية في الكليات المهنية تحديداً: الطب، والهندسة، الإدارة والاقتصاد، والتربية (الحكيمي، 2005، 30)، وفق المدرسة البنائية والتي تتفق مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي والذي يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية ذكرها (إمام وأحمد، 2012، 90) وهي:

1- تصميم المنهج ليلبي احتياجات المتعلمين طويلة المدى من خلال تطوير أهداف، ومخرجات تعلم واضحة، وقوية تستند إلى معايير المنظمات المهنية المخصصة.

2- توفير الفرص للمتعلمين لتحقيق تلك المعايير وذلك من خلال توجيه جميع المصادر والموارد، والامكانات المتاحة مادية، أو أكاديمية لمساعدة المتعلمين على تحقيق تلك المعايير.

تقييم مدى نجاح المتعلمين في تحقيق تلك المعايير، وفقا لمتطلبات تقييم الاداء.

الدراسات السابقة:

1-**دراسة لمياء محمد أحمد**،(2005): هدفت إلى دراسة التجربة القومية للاعتماد في مصر، وتحديد المعايير القياسية الجامعية لنظم ضمان الجودة من خلال تشخيص واقع الأداء في مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة عين شمس، باستخدام منهجية دراسة الحالة والتحليل الدقيق والمفصل للتجربة، وأشارت الدراسة إلى مجموعة من نقاط القوة للتجربة والتي أهمها "عقد دورات وورش عمل للتوعية بثقافة الجودة، ونقاط ضعف أهمها عدم تقبل الرؤية من قبل القيادات أو المسولين بالجامعة، واهتمت الدراسة بوضع مجموعة من المؤشرات المستقبلية لنظم الاعتماد في الجامعات المصرية.

2- **دراسة النشاش** (2006): هدفت إلى تطوير أنموذج لضمان الجودة في الجامعات الأردنية في ضوء الواقع والنماذج العالمية، واستخدمت الدراسة الأسلوب المسحي التطويري عن طريق مسح الأدبيات المتوفرة وتحليلها، ومسح الواقع وقياس درجة تحقق وتوفر البنية التحتية والبيئة الملائمة لنظام ضمان الجودة وثقافة الجودة في الجامعات الأردنية التي حازت على جائزة ضمان الجودة البريطانية، وهي الجامعة الأردنية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة فيلادلفيا، وجامعة العلوم التطبيقية، وتكون مجتمع الدراسة من(58) عميداً ورئيس قسم، وعضو هيئة تدريس في كليات الجامعة الأردنية، واستخدم الباحث استبياناً مكونا من (168)، للكشف عن واقع ضمان الجودة، وتوصلت إلى نتائج أهمها: إن الجامعات التي حققت معايير ضمان الجودة مازالت تعاني من الضعف في بعض المجالات مثل مجال إدارة المعرفة، وتوفر المعلومات التي تسهل المقارنة المرجعية، وعدم وجود قاعدة بيانات فعالة، عدم وجود تغطية واضحة للمفاهيم الخاصة بضمان الجودة في الجامعات، عدم وجود قيادة فعالة، وأظهرت

ISSN : 2410-1818

النتائج أن المبادرات والسعي نحو تحقيق الجودة قد جاء على مستوى جميع الكليات، على مستوى فردي فقط، ووجود مشكلة في التخطيط الاستراتيجي في الجامعات رغم أنه نقطة أساسية في التغيير والتطوير.

3-**دراسة السيد ناس** (2010) تناولت الدراسة ثقافة الجودة والاعتماد في الفكر التربوي المعاصر مع توضيح الخبرة الأمريكية في هذا المجال، من خلال تناول مفهوم الاعتماد وثقافته، ومحاولات نشر ثقافة الجودة والاعتماد في الأوساط التعليمية، سواء في الفكر التربوي المعاصر أو في الولايات المتحدة الأمريكية، والاسترشاد بنظام الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية في نشر وتدعيم ثقافة الجودة والاعتماد في الفكر التربوي المصري، وحث المسئولين والقائمين على تطوير نظام التعليم في مصر على معايشة ثقافة الاعتماد التربوي، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن في معالجتها لموضوعها، باعتبار ان للخبرة الأمريكية دوراً كبيراً في مجال الأخذ بنظام الجودة والاعتماد في الحقل التربوي، وأهمية الاسترشاد بماحققته من انجازات في هذا المجال لتدارك ما يمكن الاستعانة به لنشر وتدعيم ثقافة الجودة والاعتماد في الفكر التربوي المصري.

4-**دراسة هدى محمد، وأماني ابراهيم**، (2010): هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المعايير العالمية التي ينبغي مراعاتها عند تطبيق الجودة على المنظومة التعليمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ووضحت أهم المبادئ التي يجب اتباعها لتطبيق الجودة، وكذا عناصر الجودة التعليمية، ومحدداتها، واخيراً أوردت مجموعة من المعوقات التي من الممكن أن تحد من نجاح تطبيق الاعتماد في منظومة التعليم.

5-**دراسة وليد قنديل** (2012): هدفت إلى الكشف عن متطلبات تطبيق نظام الاعتماد المؤسسي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى نتائج أهمها: إن من أهم متطلبات الاعتماد هو ان يكون للكليات مجلس أمناء لرسم السياسات العامة على أن يكون عمله مستقلاً، وضرورة توفير نظام اتصال بالكلية يستخدم التقنية الحديثة بفاعلية، مع ضرورة توفير عدد كافً من الكادر التدريسي من ذوي الخبرة، والأهلية.

6-**دراسة أحمد نجم الدين** (2013): هدفت إلى وضع تصور مقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة الاعتماد الأكاديمي، والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي العربي من خلال رؤية كلية ناقدة لبعض الاحتياجات الدولية لضمان الجودة والاعتماد، ودراسة واقع بعض الجهود العربية حيال معايير ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة للتصور المقترح والذي أهم مبادئه تتكون من: الشفافية، المحاسبية، الشمول، التعاون، الجودة التميز، القيادة، والعمل بروح الفريق.

ISSN : 2410-1818

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بأنها تهدف إلى مقارنة مختلف أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في بعض الدول الأجنبية والعربية، وتحليل تلك الأنظمة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، وقد اختلفت الدراسة الحالية عن سابقاتها باختلاف منهجية الدراسة وهو منهج الدراسات المقارنة، بينما استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة (هدى محمد، وأماني إبراهيم، 2010)، و (وليد قنديل، 2012)، و (أحمد نجم الدين، 2013)، واختلفت عنهم دراسة (لمياء محمد أحمد، 2005)، والتي استخدمت أسلوب دراسة الحالة، كما اختلفت في كونها جمعت عدداً من الدول الأجنبية والعربية فيما الدراسات السابقة ناقشت نظام في دولة محددة مثل مصر في دراسة (لمياء محمد أحمد، 2005)، وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات المعروضة في بند الدراسات السابقة جميعاً كونها ناقشت موضوع الاعتماد الأكاديمي، وكذلك اتفقت في اهتمامها بدراسة تجربة تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي مثل دراسة (أحمد نجم الدين، 2013).

المقارنة بين أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي:

كما ذُكر سابقاً أن تاريخ تطبيق ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في بعض الدول الأجنبية وهي الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، **جدول رقم** (1)، وتجارب عربية لجمهورية مصر العربية، والأردن، والإمارات العربية المتحدة **جدول رقم** (2)، وسيتم المقارنة بين تلك الأنظمة التي تم اختيارها، ومن أهم أوجه المقارنة التي يُمكن أن نستند إليها هي: البناء التنظيمي ومن الذي يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي في البلد المراد الدراسة فيه، ثم معايير الاعتماد وهي المجالات التي يتم بناءً عليها تحقيق الاعتماد الأكاديمي، وأخيراً نبحث عن خطوات كيفية تطبيق الاعتماد الأكاديمي، وهذه المجالات من وجهه نظر الباحثون هي أهم مجالات المقارنة التي يُمكن الاستفادة منها لتحليل النظام بشكل عام ومنطقي، وبما يقدم قيمة مضافة للدراسة المقارنة موضوع الدراسة الحالي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم مراجعة وتحليل مكونات أنظمة وضمان الجودة وبحسب ترتيب الأسئلة

1-السؤال الاول: ما هي اوجة التشابة والأختلاف بين تجارب امريكا، وفرنسا، وبريطانيا في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة، تم عرض مكونات الأنظمة للدول المختارة كما يوضحه الجدول (1) والذي تم فيه مقارنة الأنظمة الموجودة في الأجنبية، والتى تم اختيارها لتحقيق اهدف الدراسة هذه الدراسة من حيث مكونات أنظمتها لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

ISSN : 2410-1818

جدول (1)

أنظمة الاعتماد الأجنبية

أوجه المقارنة	الولايات المتحدة الامريكية	فرنسا	المملكة المتحدة
البناء التنظيمي	يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي مجلس اعتماد غير حكومي، والعمل فيه طوعي.	يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي لجنة تقييم وطنية مستقلة تماما عن أي وزارة، أو جهاز حكومي، وتتبع رئيس الجمهورية مباشرة.	يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي فيها هيئة مستقلة غير حكومية تعمل كجمعية أهلية، و لا تتبع أي جهاز حكومي.
المعايير	- الرؤية والرسالة. - الخطط والتقويم. - التنظيم والإدارة. -البرامج وعملية التعليم. - الخدمات الطلابية. - الموارد المعلوماتية. - الموارد التمويلية. - الكلية كمنظومة متكاملة تشمل: المواصلات، التجهيزات، ومستويات الاداء، وتحقيق الأهداف.	- رسالة المؤسسة وأهدافها. - أعضاء هيئة التدريس. - المناهج. - البنية التحتية. - النشاط الدراسي. - النشاط المالي	-الأغراض والمناهج. - مراجعة وتصميم المنهج. - نسبة التدريس والتعليم. - مصادر التعليم. - تنظيم المقرر. - تطبيقات عملية للتعليم والتعلم. - تدعيم الطلبة. - اداء الطلبة. - الرقابة والتقييم. - المخرجات.
إجراءات الاعتماد	- تتقدم الجامعة بطلب رسمي إلى المجلس المهني التخصصي التابعة له للحصول على الاعتراف. - يرسل المجلس التعليمات والكتيبات	- تنفذ المؤسسة التقييم الذاتي، وتعد تقريرها. - تزور اللجنة القومية المؤسسة وتُعد تقريراً للجنة خبراء خارجية.	- تُعد المؤسسة الدراسة الذاتية وفقاً للمعايير المتعلقة بالمناهج، والتدريس، والتعلم، والتقويم، والطلبة، وإنجازاتهم،ومصادر التعلم، والإرشاد والتوجيه.

ISSN : 2410-1818

	المتعلقة بعملية الاعتماد للجامعة ويطلب منهم القيام بأجراء دراسة تقويمية وفق المعايير المرسومة وارسال تقرير بذلك. - عرض تقرير التقييم الذاتي على لجنة الاعتماد لدراسته، وإصدار قرار الاعتماد.	- تنشر اللجنة القومية تقريرها لجميع المؤسسات التي تم زيارتها بحسب طلبها، أو بدون طلب وتتكرر هذه الزيارة كل ثماني سنوات، ويرسل تقريراً لرئيس الجمهورية بنتائج التقييم لكل المؤسسات.	- تتم زيارة الجامعة من قبل خبراء خارجيين والذي تم تحديدهم بمعرفة مجلس الاعتماد. - تقييم تقرير الدراسة الذاتية والتأكد مما جاء فيه على ارض الواقع، يُعد تقريراً بالنتائج ويُقدم لمجلس الاعتماد. -التقرير النهائي وإعلان النتائج في ضوء تقرير الدراسة الذاتية، وتقرير الفريق الزائر، وفي ضوء المعايير المحددة، وبناء على النتائج يتم قبول البرامج، أو رفضها.

من خلال الاستعراض في الجدول رقم (1) يتضح الآتي:

- يدير عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في تلك الدول هيئات، أو مجالس تتمتع بكامل الاستقلالية عن وزارة التعليم العالي، والمؤسسات التعليمية وعن أي جهاز حكومي، مما منحها منطقية، وحيادية مطلقة في إصدار قرارات الاعتماد للجامعات، والكليات، والبرامج.
- يوجد دعم وتأييد لتقييم المجالس، أو الهيئات لمؤسسات التعليم العالي، ويظهر ذلك من حرص أعلى جهات رسمية مثل مجلس النواب، أو رئيس الجمهورية' على الاطلاع على هذا التقييم.
- يتم بناء على تقارير، وتقييم مجالس وهيئات الاعتماد اعتماد الموازنة السنوية المناسبة للمؤسسات التعليمية.
- تهتم المعايير بالمخرجات ونواتج التعلم أكثر من المدخلات، والعمليات، ويضع المجلس الخطوط العريضة فقط مع ترك مجال كبير من الحرية للمؤسسات الأكاديمية بتحديد المعايير التي تناسبها.

ISSN : 2410-1818

2-السؤال الثاني: ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب مصر، الأردن، والإمارات العربية المتحدة في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؟

للإجابة على السؤال الثاني للدراسة، تم عرض مكونات الأنظمة للدول المختارة كما يوضحه الجدول (2) والذي تم فيه مقارنة الأنظمة الموجودة في الدول العربية، والتى تم اختيارها لتحقيق أهداف الدراسة من حيث مكونات أنظمتها لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

جدول (2)

أنظمة الاعتماد العربية

أوجه المقارنة	جمهورية مصر العربية	الأردن	الإمارات العربية المتحدة
البناء التنظيمي	يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي هيئة قومية تم انشائها بموافقة المجلس الأعلى للجامعات.	يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي مجلس الاعتماد الأردني برئاسة وزير التعليم العالي.	يدير عمليات الاعتماد الأكاديمي مجلس اعتماد برئاسة وزير التعليم العالي.
المعايير	- الرسالة، والأهداف. - التخطيط. - البرامج التعليمية. - تصميم وتقييم البرامج التعليمية. - مشروعات الطلبة. - المستويات العليا من البرامج الجامعية. - مستوى المنح، والبحوث. - التعليم المستمر، والأنشطة الطلابية.	- التنظيم الإداري، والأكاديمي. - الهيئة التدريسية. - المباني والمرافق الأكاديمية. - المختبرات. - الأجهزة، والتجهيزات، والوسائل التعليمية. - القبول والتسجيل. - المرافق العامة، والخاصة.	- الرسالة. - التنظيم وصناعة القرار. - البرامج الأكاديمية وتشمل: المنهج التدريسي، والتدريب العملي، وتحسين البرامج. - أعضاء هيئة التدريس من حيث العدد والمؤهلات. - الطلبة وشروط القبول. - المكتبة ومصادر المعلومات والتعلم. - المصادر التقنية، والأبنية. الموازنة المالية. - الاتفاقات والعلاقات الخارجية. - الدراسة العلمي.

ISSN : 2410-1818

إجراءات الاعتماد	- الدراسة الذاتية من المؤسسة وخروجها بتقرير عن العمليات والإنجاز. - زيارة ميدانية من قبل هيئة الاعتماد والخروج بتقرير. - فحص التقارير والمقارنة بينها والخروج بتقرير موحد.	- الدراسة الذاتية. - التقويم الخارجي والذي تقوم به لجنة من الخبراء لدراسة الوثائق المقدمة من المؤسسة. - الزيارات الميدانية من المقيمين. - التقويم المستمر وإعادة الاعتماد بصفة دورية.	- التقدم للحصول على الاعتماد. - تشكيل لجنة لفحص الوثائق المقدمة بغرض الاعتماد. - زيارة فريق التقييم للكلية، أو القسم وإجراء المقابلات وزيارة القاعات، والمختبرات. - إصدار قرار الاعتماد.

من خلال الاستعراض السابق في الجدول رقم (2) يتضح الآتي:

- يدير عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هيئات أو مجالس لكنها غير مستقلة وتتبع وزير التعليم العالي.
- لا يوجد استقلالية مالية لمؤسسات التعليم العالي، وليس لديها موازنة مستقلة.
- تهتم المعايير وتركز على المدخلات، والعمليات اكثر من اهتمامها بالمخرجات، ونواتج التعلم، وتنحسر في حيز الأطر العامة و التنظيمية وعدم الدخول للمناطق الحرجة مثل قاعات التدريس، والمعامل، والمختبرات حيث يحدث التعلم، وحيث تكون التحديات الكبرى للنظام التعليمي.
- يتم فرض المعايير على المؤسسات وكأنها شروط، أو مواصفات، وهو أمر يتسم بالإبرام ويتناقض مع تقاليد الاعتماد، وكأن مفهوم الاعتماد حل مكان الترخيص.
- يتم تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في القطاع الخاص دون الحكومي في مؤسسات التعليم العالي.

ISSN : 2410-1818

3- السؤال الثالث: ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب الدول العربية والأجنبية؟

للإجابة على السؤال الثالث للدراسة، تم عرض النتائج بحسب أوجه المقارنة لمكونات أنظمة ضمان الجودة في الدول العربية والأجنبية التى تم اختيارها في هذه الدراسة، وذلك كما يوضحه الجدول (3).

جدول (3)

مقارنة بين تجارب الاعتماد الأجنبية والتجارب العربية

وجه المقارنة	تجارب الاعتماد الأجنبية	تجارب الاعتماد العربية
البناء التنظيمي	مجالس أو هيئات اعتماد مستقلة تماما عن أي جهاز حكومي أو وزارة، وتقدم تقاريرها لرئيس الجمهورية مباشرة، أو مجلس النواب.	مجالس أو هيئات اعتماد غير مستقلة وتابعة لوزارة التعليم العالي
المعايير	اعتمدت معايير تعمل على تحقيق الجودة على المستوى المؤسسي، والتخصصي، وبما يتناسب مع خصوصية البرامج.	اعتمدت معايير تُحقق أما الاعتماد، أو الجودة على المستوى المؤسسي، أو التخصصي، دون أن توجد تكامل بين العمليتين.
اجراءات الاعتماد	وجود وحدات لضبط الجودة في الكليات تعمل على تطبيق إجراءات الاعتماد بدءاً بالدراسة الذاتية للمؤسسة التعليمية وفقاً لمعايير مناسبة لها ووفق اختيارها، ثم الزيارة الميدانية من الخبراء ليتم المقارنة بين نتائج التقييم الذاتي والتقييم الخارجي، وصولاً لإصدار قرار الاعتماد للمؤسسة والذي يتم تكرار اجراءات الاعتماد من 5 إلى 10 سنوات، وبناء على تقرير يُقدم كل 5 سنوات، ويتم نشر قوائم للمؤسسات المعتمدة، وترتيب كل مؤسسة في قرار الاعتماد.	تمر بإجراءات الاعتماد والتي تبدا بالدراسة الذاتية وفق معايير ومؤشرات محددة، ثم زيارة فريق من الخبراء للمؤسسة وإعداد تقرير ليتم بعدها إصدار قرار الاعتماد من عدمه، أو إعطاء المؤسسة مهلة لاستيفاء مؤشرات ومعايير الاعتماد الأكاديمي بناءً على نتائج المقارنة بين التقريرين، ويتنفذ ذلك على مستوى المؤسسات الأهلية، وليس الحكومية، وتُكرر الإجراءات كل خمس سنوات لاستمرار منح الاعتماد، أو منعه.

ISSN : 2410-1818

من خلال الاستعراض السابق في الجدول رقم (3) يتضح الآتي:

- في الدول الأجنبية يدير عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هيئات أو مجالس لكنها مستقلة تتبع رئاسة الدولة أو مجلس النواب بينما في الدول العربية تتبع وزارة التعليم العالي ممثلة بوزير التعليم العالي.
- تعتمد الدول الأجنبية معايير التى تؤكد على تحقيق الجودة على المستوى المؤسسي، والتخصصي، وبما يتناسب مع خصوصية البرامج مما يحقق التكامل بين المستويات المختلفة بينما في الدول العربية تعتمد على معايير تُحقق أما الاعتماد، أو الجودة على المستوى المؤسسي، أو التخصصي، دون التأكيد على تواجد التكامل مما يظهر خلل في في النظام.
- في الدول الأجنبية توجد وحدات لضبط الجودة في الكليات هي المسئولة على تطبيق إجراءات الاعتماد وعمل الدراسة الذاتية للمؤسسة التعليمية وفقاً لمعايير لما يناسبها، ثم تتم الزيارة الميدانية من الخبراء ليتم المقارنة بين نتائج التقييم الذاتي والتقييم الخارجي، وبناء عليه يصدر قرار الاعتماد للمؤسسة، وتعاد نفس إجراءات الاعتماد من 5 إلى 10 سنوات، واصدار بذلك، ويتم نشر قوائم للمؤسسات المعتمدة، وترتيب كل مؤسسة في قرار الاعتماد للجامعات الأهلية والحكومية. بينما في الدول العربية تحدد مؤشرات التى تعمل به الدراسة الذاتية من قبل جهة الأختصاص لضمان الجودة والاعتماد، ثم تتم زيارة فريق الخبراء للتقييم وإعداد تقرير ليتم بناء علية اصدار قرار الاعتماد من عدمه، أو إعطاء فرصة لإستيفاء المؤشرات والمعايير الأكاديمية، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات على الجامعات الأهلية فقط، وتتكرر كل خمس سنوات لتجديد اللأعتماد.
- بالرغم من تشابه بعض الإجراءات بين المجموعتين مثل وجود الهيكل البنائي وأيضا التشابه في وجود التقييم الذاتي، إلا أنها تختلف في التبعية الإدارية والمالية والذي يعكس استقلالية القرار، كما وأنه التركيز في الدول الأجنبية لكل الجامعات سواء كانت حكومية أو أهلية بينما إجراءات الاعتماد أكثر في الدول العربية على الجامعات الأهلية.

ISSN : 2410-1818

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثون بالآتي:

- ضرورة دراسة نماذج الاعتماد في الدول المختلفة والاستفادة منها بما يتناسب مع خصوصية كل بلد، وبعيداً عن الاقتباس والنقل المباشر.
- منح الهيئات، والمجالس القائمة على منح الاعتماد، الاستقلالية الإدارية والمالية، والحرية في إصدار تقييمها بعيداً عن سلطة الأجهزة الحكومية، وعن البيروقراطية التي تمارس على جميع مؤسسات التعليم العالي.
- العمل على حل المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي وبما يتناسب مع تطوير وتحسين أدائها، قبل تطبيق نظام ضمان الجودة وحتى لا يتحول الاعتماد إلى مجرد شروط ومواصفات.
- نشر ثقافة الجودة والاعتماد في أوساط الجامعات والمجتمع المحلي ويمكن أن يتم ذلك عبر تقييم دوري للجامعات وتصنيفها في قوائم معلنة بعد ذلك.
- الاهتمام بقياس، وتقويم مدى قدرة المؤسسة على تخريج طلبة لديهم المهارات، والقدرات، المطلوبة للتفاعل مع الحياة بنجاح.
- العمل على تأسيس البنية التحتية في الجامعات، وتشجيعها على الدراسة عن بدائل للتمويل الذاتي للتتمكن تلك الجامعات من تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- تشجيع الجامعات على إنشاء أقسام أو وحدات لضبط الجودة والاعتماد مرتبطة في تنفيذ عمليات التقييم الذاتي.
- إجراء الدراسات التحليلية عن موضوعات الاعتماد، وأنظمة تطبيقه، لاختيار النظام الأنسب بحسب احتياج ومتطلبات كل جامعة، أو كلية.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع:

- أبو شرار، طالب واخرون (2007). **تطوير جودة ومؤامة التعليم العالي في الأردن، دراسة مقدمة للمنتدى الوطني لتنافسية الأردن في التعليم العالي لبناء الاقتصاد المعرفي**، منتدى تطوير التعليم العالي، شباط 7 – 26، عمان: الأردن.

- أحمد نجم الدين عيدروس (2013). تصور مقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي، رابطة التربويين العرب، دار المنظومة – دراسات عربية في التربية وعلم النفس، المجلد (1)، العدد (33)، يناير – 2013.

- أمام، وأحمد، كمال، ولمياء (2012). **معايير اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي – نماذج عربية وعالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة: جمهورية مصر العربية.

- البيلاوي وآخرون، حسن حسين (2006). **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

- بدران، شبل (2004). **التربية المقارنة دراسات في نظم التعليم**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: جمهورية مصر العربية.

– البهواشي، والربيعي، السيد عبد العزيز، وسعيد بن حمد (2005). **ضمان الجودة في التعليم العالي (مفهومها – مبادئها – تجارب عالمية)**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

- جون، برينان، وتارلا شاه (2007). **إدارة الجودة في التعليم العالي – منظور دولي عن التقويم المؤسسي والتغيير**، ترجمة دلال بنت منزل النصر، معهد الإدارة العامة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض: المملكة العربية السعودية.

- الحكيمي، عبد الطيف (2005). **تطور البرامج الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الإمارات المتحدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي**، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

- السيد ناس محمد (2010). ثقافة الجودة والاعتماد في الفكر التربوي المعاصر و إمكانية الاستفادة منها في تطور نظام الاعتماد التربوي، **مجلة كلية التربية**، العدد(19)، أكتوبر- 2010.

- عبد الغفور، والعزاوي، همام عبدالخالق، ومحمد عبد الوهاب (2012). **استراتيجية الجودة والاعتماد الأكاديمي في ظل سياسات العلم والتكنولوجيا**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

- عبد الرؤوف، صادق (2014). **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

- لمياء محمد أحمد (2005). استشراف مستقبل نظام الاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية – دراسة حالة – بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر- بعنوان "ضمان جودة المؤسسات التعليمية، القاهرة –

ISSN : 2410-1818

يناير – 2005- الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية وكلية التربية ببني سويف - جامعة القاهرة: جمهورية مصر العربية.

- محمد السبوع واخرون (2011). دليل ارشادي – تعزيز ثقافة الجودة وممارساتها في الجامعات العربية – تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، مشروع ALTAIR- ايلول – سبتمبر (2011).

- مجاهد، وبدير، محمد عطوة، والمتولي أسماعيل(2004). **الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية**، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، المنصورة: جمهورية مصر العربية.

- المراغي، عبد الرحمن حسن (2008). **تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي**، دار الفكر العربي، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

- هدى محمد قناوي، وامانى أبراهيم محمد(2010). فلسفة الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، بحث مقدم لمؤتمر كلية التربية ببور سعيد، بعنوان "الاعتماد في التعليم المفتوح في مصر والوطن العربي"، المجلد الثاني- مارس – 2010م.

- وليد أبراهيم قنديل (2012). تطبيق نظام الاعتماد المؤسسي: مدخل لتطوير كليات التربية في مصر، بحث منشور في **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، كلية التربية، المنصورة: جهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

- Ci zas. A. E , Qualitg assessment in smaller countries ; problems and lithuanian approach. Higher Education Managemnt Global. J. of Engrg. Edgrg. Educ , 9 (1). (1997).

-Brennan , J ; Qualitg Assurance in Higher Education. A. Legislative Review and Needs Analgsis of Developments in central and Easton Europe; EC-Phare – ETF Copyright, (1998).